مؤسسة طبية قضائية

« لا يخفى على كل من له مساس بالقضاء ما للأمة من الثقة العظيمة في الحوادث القضائية من الأهمية وعلى الأخص بما كانت صادرة من الأخصائيين في الطب القضائي ».

هذا ما أبداه حضرة الدكتور أنكتن الأنكليزي الكبير في الجناية السويدية لجمعية الطب القضائية التي زارها واستطرد في خطابه قائلاً ان تأسيس المؤسسة الطبية القضائية تعود عائدة كبرى على القضاء والجمهور معاً لأنها كانت طبيعة فصائلة بحث في الطرق الموصلة الى معرفة حقيقة الجرم الخفية تحت الطاولة بتأسيس هذه المؤسسة يضاف علم آخر حديث الى العلوم العصرية النافعة وسيكون هذا العلم معينة كبرى في السائل وهو يجل في خاطر كل من الطب بصف القضاء انه هو بغاية الأهمية لأن الجرم في هذا الزمن يتمشى مع الطرق الحديثة للوصول الى غايته والخفاء عن عيون مراقبيه فيجب على أولي الأمر أن يعوقوا الجرم بكل ما حدث فيقل بذلك وقوع الجنايات لأنه اذا كان الجاني يعلم أنه واجد ذات الأجرام والمطالبات الاحوال

وقد أشار السير برنارد سبيلمان المتخصص التشريحي في وزارة الداخلية الانكليزية الى الاحتفاظ بدقات القلب عند التشريح الطبية وذلك بعد تحليلها الرجوع عليها اذا رأى الأمر في أثناء محاكمة الجرم لازوم الاحتفاظ بدقات حتى يتم القضاء من إجرائه واستلامه الوجود مثل هذه المؤسسة بالغ جداً القضاء والجمهور وعلى الأخص الأطباء من التهمة عند مشاهدة جثة المتوفى عليه

وعدا عن ذلك فالمؤسسة تحد على عاتقها الخوض في مسائل الطلاق لأن القضاء الأنكليزي لا يجيز الزوجين بالصريح الكشف على جسم الطرف الذي يعتقد بأنه قد تسمم جسمه بكل الرياح التي يقدم اليه فالكشف الطبي لدينا أمر لا رد

وفي الحوادث الجنائية (القتل) تقوم المؤسسة بتقديم الدلائل الطبية التي تزيل الشكوك والخافي معاً بين المتشاجرين فيه الطب والقضاء اذا يختصص فيه علوم الطبائع وآخر الاثبات حتى اذا لم يقتنع أحد الطرفين بحكم أعضاء المؤسسة فإن لكل منهم ذوي الخبرة من الأطباء القضائيين فقط أجنبيين عن هيئة المؤسسة كحكم لها وعليها

وهذه المؤسسة تكون من الوجهة القضائية الساعد الأكبر للمحاكم اذ بها يكون يكون القاضي على ثقة في احكامه وتخفف عنه ابحاثه الطويلة في القضايا الجنائية التي يحتاج القاضي فيها الى الاستشارة الطبية .

نسبة الامانة

عند الفرنساويين

ارسلت جريدة « باري سوار » الفرنسوية التي تصدر بباريس مائة خطاب لمائة شخص من مختلف الطبقات وقد انتقت هؤلاء من اشهر الرجال من محامين واعضاء برلمان واطباء وعمال وارسلت داخل كل خطاب مبلغ خمسة فرنكات وهذا نص الخطاب

مرسل من طيه مبلغ الخمسة فرنكات التي سبق لي ان اقترضها منك ولك مزيد الشكر .

وبما ان الامانة تقضي على المرسل اليه رد المبلغ بدافع الخطأ وجدت الجريدة الذين ردوا المبلغ ٣٠ في المائة من مجموع من أرسلت لهم الخطابات فاتخذت هذه نسبة للامانة في الشعب وقد رتبت الطبقات كالآتي :

اعضاء البرلمان ورجال رد منهم المبلغ ٦٠ في المائة .

الموظفون الملكيون والاطباء وعمال المداخن رد منهم المبلغ ٥٠ في المائة .

رجال الدين والمعلمين ورجال العلم والممثلين بنسبة ٤٠ في المائة .

وكان المحامون ورجال المطابع واصحاب المعامل والحلاقون والترزية والخياطون وتجار الخمر بنسبة ٢٠ في المائة .

فهل هذه النتيجة يضاع اليها القضاء وأهل العمل والعقد عند تحليل نفسية .